

أونتراك نشرة على الدرب

العدد 30

مايو/أيار 2005

نشرة مركز أبحاث وتدريب المنظمات غير الحكومية الدولية (إنتراك)

المحتويات

وجهة نظر الأهداف الإنمائية للألفية: المزيد من الأهداف العالمية – هل كنا هنا من قبل؟

إشراك المجتمع في استراتيجيات الحد من الفقر والأهداف التنموية للألفية في آسيا الوسطى

أخبار بناء القدرات

مطبوعات إنتراك

الموقع الإلكتروني الجديد لإنتراك

متابعة الأهداف الإنمائية للألفية: مراجعة نقدية للتقدم وآليات قياسه

مؤتمر إنتراك السادس للتقييم 2006

دورات إنتراك التدريبية

الناس في إنتراك

في هذا العدد: براين برات يراجع تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ومدى فائدتها في ضوء العديد من المبادرات العالمية الفاشلة والمنسية قبلها؛ ويتفكر تشارلز بوكستن في إشراك المجتمعات في آسيا الوسطى في استراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية؛ وتراجع حنا وورن التقدم الذي تم إحرازه نحو الأهداف الإنمائية للألفية والآليات المستخدمة لمتابعة الأهداف.

وجهة نظر الأهداف الإنمائية للألفية: المزيد من الأهداف العالمية – هل كنا هنا من قبل؟

نحن نشهد، وأحيانا نختبر، ضغوطا متنامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ يرافق ذلك عمل العديد من الفاعلين في حقل التنمية، بمن فيهم الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات ثنائية الاطراف والأكاديميين على الالتزام بهذه الأهداف واستخدامها كقواعد إرشادية لعملهم.

فهل أنا الشخص الوحيد الذي يشعر أنّ هذا قد حدث سابقا؟ ألم نكن هنا من قبل؟ أذكر في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي إجتماعات مع جيمز غرانت، مدير اليونيسف آنذاك، والذي كان يدفع نحو أشكال متعددة من برنامج (متابعة النمو، ومعالجة الجفاف عن طريق الفم، والرضاعة الطبيعية، والتطعيم، Growth monitoring, Oral re-hydration, Breast feeding, and Immunisation GOBI)، التي كان المرتقب منها حل المشاكل الصحية للأطفال الفقراء. وعلى الرغم من استغراقهم وقتا طويلا، إلا أن غرانت وزملاءه في اليونيسف، في النهاية على الأقل، قد أدركوا أنّ الطول العالمية لن تنجح. وبالتالي، كانت برامج ال GOBI قيد الفشل. لماذا؟ - لأنه لم يكن من الممكن أبدا للحلول العالمية المبنية على فرضيات الطفولة العادية تغطية الأطفال الأكثر عرضا. وكما أدرك تطور برامج ال CEDC (الأطفال في الظروف صعبة جدا Children in Especially Difficult Circumstances)، ما لم يزود الأطفال الذين ينتمون إلى المجموعات التي يصعب الوصول إليها لتزويدها بالخدمات الصحية الأساسية والخدمات الأخرى، وما لم يكن لهم القدرة على الحصول على هذه الخدمات، فإن برامج ال GOBI كانت لنقتل لا محال. ونتيجة لذلك، تم في أواخر الثمانينيات إدماج أولئك الذين كان ليطلق عليهم اليوم مصطلح "المعزولين إجتماعيا" في برامج اليونيسف. ومع ذلك، هناك انطباع بأنّ برامج ال GOBI قد أزيحت جانبا بهدوء.

وسواء كان برنامج ال GOBI قد احتضر احتضارا بطيئا أو قد تم نسيانه بشكل ملائم بعد أن جاء ومضى موعد تحقيق الأهداف، هو أمر نتركه للتاريخ. ومع ذلك، ما يتبقى واضحا هو أن تجربتنا مع الأهداف ذات الطابع العالمي لم تكن جيدة. وقد يستطيع القراء تذكر بعض الجمل الطائفة مثل: "العقدان التتمويان الأول والثاني"؛ "تراجعي يا ملاريا" و "الصحة للجميع". وأحد أسباب فشلها أو إخفاقها، هو أنها كثيرا ما كانت خالية من أي إشارة إلى الواقع السياسي أو الاقتصادي أو الإجتماعي المحلي. فعلى سبيل المثال، يمكننا كلنا الآن الإشارة إلى البلدان المصنفة على أنها ذات دخل متوسط، ولكنها تخفي نسبة كبيرة جدا من عدم المساواة الإجتماعية في الداخل، تضع هذه بدورها العديد من شرائح السكان تحت خط الفقر، بكل ما يعنيه هذا المفهوم، بمسافة كبيرة. وبالمثل، فقد كافحت منظمة اليونيسف في الثمانينيات لتترك أنّ التغطية العالمية قد لا تعني سوى الوصول إلى نسبة جيدة من الأطفال، إلا إذا تم اتخاذ قرارات سياسية محددة وصعبة من أجل العمل مع الأطفال العاملين، والأطفال الجنود، وأطفال الشوارع وهكذا.

وفي ضوء هذا، كيف تختلف الأهداف الإنمائية للألفية؟ قد تبدو الأهداف الإنمائية للألفية، على الأقل على السطح، طريقة لطيفة وبسيطة لعمل موظفي الحكومة والسياسيين: فيعملون على وضع أهداف دقيقة، والتي تبدو على السطح وكأنها أهداف ملموسة ويمكن تحقيقها. ومع هذا، يكمن الخطر في أن يبدأ الناس بتصديق أنّ الأهداف تمثل شكلا من أشكال الواقع الممكن تحقيقه - كالقضاء على الفقر بحلول عام 2015 مثلا - دون ان يكون هناك حاجة لاتخاذ قرارات صعبة ودون الاعتراف بأنّ تحقيق هذه الأهداف بالنسبة لبعض فقراء العالم قد يعني الشيء القليل جدا، إن لم يكن لا شيء على الإطلاق. وإحدى الأوجه السلبية لهذه الأهداف تكمن في ميلها لجعل التنمية "غير مُسيّسة". فنحن نشهد الآن إضعافا في أجندة الحكم الصالح والتي يتم التضحية بها مقابل الحاجة إلى تقليل تكاليف المعاملات التجارية لدى الوكالات المانحة، والذي من الممكن تحقيقه نظريا من خلال برامج داعمة للقطاعات المختلفة والميزانية. وفي هذه الأثناء، يأخذ كل من الحكم الصالح والديمقراطية الشعبية المقعد الخلفي.

وربما ما يدعو للقلق أكثر من توجهات المساعدات الرسمية هو الدرجة التي تدفع بها الحكومات المانحة المنظمات غير الحكومية إلى العمل بما يتوافق مع أجندة الأهداف الإنمائية للألفية؛ مشجعة إياهم على حصر تركيزهم على هذه الأهداف وعلى المناطق التي يأملون أن يتحقق فيها النجاح. فعلى سبيل المثال، سوف يكون من الأسهل نظريا تحقيق نتائج في الاقتصاد الآسيوي السريع النمو منه في الاقتصاد الإفريقي الراكد (عادة المتراجع) بشكل مثير للحرز. وبالمثل، سوف يكون من الأسهل تحقيق تقدم نحو الأهداف من خلال تحسين أوضاع الأقل فقرا في هذه البلدان؛ فتغييرات نسبية صغيرة بين شرائح معينة من السكان سوف تُظهر الأرقام بصورة جيدة.

وفي هذه الأثناء، تبقى مجموعات الناس، التي تؤدي قوتها السياسية والاقتصادية إلى انعزالها الأكيد وخضوعها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، خارج نطاق برامج المساعدات الضيقة التركيز، ويبقى أولئك المشمولون في البرامج عرضة لتقلب أولويات الجهات المانحة وسياساتها نظراً لطبيعة الحول المعتمدة على المساعدات. وكلما زاد عدد الجهات المانحة التي تحاول ان تركز مساعداتها على عدد صغير من البلدان، وتسعى للتأثير على سياسات المنظمات غير الحكومية لتحذو حذوها، يختار المرء: ما طبيعة المستقبل الذي ينتظر الفقراء في البلدان غير المشمولة في القائمة التي لا تفتأ عن التقلص. وإذا ما استُخدم معامل جيني² (gini coefficient) للمساعدة في اتخاذ القرار حول تخصيص المساعدات، بدلاً من استخدام متوسط الدخل القومي، لكان معنى ذلك الاعتراف بواقع سيطرة النخبة الغنية سياسياً واجتماعياً على حساب مجموعات كبيرة تعيش في الفقر. وهذا يقلل من مصداقية التفسير الاقتصادي البسيط للفقر على أنه نقص في الموارد فحسب.

إن الالتزام بالأهداف الإنمائية للألفية لا شك قيم. ولكن، يتعين علينا أن نحذر السماح لهذه الأهداف بأن تُستخدم كحجة لتجنب المسائل السياسية الصعبة، وبالتالي تجاهل الطبيعة المعقدة للتنمية البشرية في مفهومها الواسع. لا يمكن، بل يجب أن لا، ننقص من التنمية لتصبح مؤشرات مادية وفنية بسيطة فحسب، وعلينا أن نشكك في الدوافع الحقيقية لتلك المنظمات والجهات المانحة التي تتبنى منهجيات كهذه. وهل هذا لأنها تهتم أكثر بأن يرى الآخرون أنها قد أنجزت شيئاً (بغض النظر عن كونه شيئاً مجرداً)، بدلاً من أن تؤمن أنها تستطيع تحقيق الغايات التنموية التي من شأنها أن تحسن بحق حياة الفقراء في العالم؟ أم أن هذا يتعلق بشكل أكبر ببقاء واستمرار المؤسسات وعمل وكالات المساعدة الحكومية وتلك التي يقتصر عملها مع الحكومات؟ أم أن كل ما في الموضوع أن صناعة المساعدات قد وقعت في فخ تحديد أهداف مقبولة سياسياً من قبل جمهورها المحلي، والتي من الممكن إعادة صياغتها دون توقف (أو نسيانها بهدوء) كما يحدث مع ثقافة الاستهداف في سياق الخدمات المحلية؟ بالإضافة إلى ذلك، فإن الأهداف الإنمائية للألفية تُحمل قدر كبير من المسؤولية على عاتق الحكومات في الجنوب لتقابل أهداف ملموسة في إطار زمني محدد (الأهداف الإنمائية للألفية 1-7)، بينما تجعل الحكومات في الشمال مسؤولة عن هدف مبهم (يشتمل على أهداف تفصيلية مبهمة) يتمثل "بتطوير شراكة عالمية من أجل التنمية" (الهدف التنموي 8 للألفية)، مما يجعل المرء يتساءل: على من سيقع اللوم في حال باء تحقيق هذه الأهداف بالفشل.

إن المنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع المدني ليست أدوات للمساعدات الرسمية، وبالتالي عليها أن تتخذ قراراتها بنفسها حول ما إذا أرادت أن تركز نفسها بشكل كامل للأهداف التنموية للألفية. هناك مسائل ومجموعات عديدة أخرى تستوجب أن نغيرها اهتمامنا. فقد يتفق أحد الأهداف بطريقة مثالية مع غايات منظماتك، ولكن العديد من المنظمات الأخرى تجد نفسها تحاول المستحيل لتضع أهدافها الحقيقية بطريقة مبتدلة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وكما يُستدل من الاسم، فإن المجتمع المدني هو جزء أساسي من المجتمع والذي لا يمثل الدولة أو القطاع الربحي. وهو ليس هناك فحسب كآلية تحقيق لمجموعة من الأهداف الدولية.

وعلينا أن نتأكد من محافظتنا على رؤيا للعدالة الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، والتنمية البشرية التي تتعلق بما هو أكثر من أهداف إنمائية للألفية فقط. وعلينا أيضاً أن ندرك أن العقوبات السياسية التي، بصراحة، لا يمكن التغلب عليها من خلال تجاهلها ببساطة والموافقة على تمويل تنموي من نوع "شيك على بياض". بل نحتاج إلى مناصرة هادفة حيثما كانت هذه ستجدي نفعاً، وذلك من أجل تحسين الأحوال المعيشية، بدلاً من السماح للعالم بوضع أهداف عامة لدرجة بحيث يصبح من الممكن للجميع الموافقة عليها بسرور من حيث المبدأ، وبعد ذلك تجاهلها عندما يتعلق الأمر بالفعل!

كتبه براين برات

المدير التنفيذي، إنترناك

البريد الإلكتروني: bpratt@intrac.org

الملاحظات

1. يبين تقرير مؤخر لدائرة التنمية الدولية DFID حول بيرو أنه بينما يبلغ معدل الدخل القومي 2,300 دولار للشخص، فإن نصف السكان تقريباً يعيشون على دخل أقل من 1 دولار في اليوم. وهذا الشكل من التفاوت في الدخل هو في ازدياد وليس بنقصان.
2. معامل جيني هو مقياس للتفاوت، ويستخدم لقياس التفاوت في الدخل.

الأهداف الإنمائية للألفية

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع

الهدف الثاني: تحقيق شمولية التعليم الأساسي

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال

الهدف الخامس: تحسين الصحة الإنجابية

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة/الايذز والملاريا والأمراض الأخرى

الهدف السابع: ضمان بيئة مستدامة

الهدف الثامن: تطوير شراكة عالمية للتنمية

إشراك المجتمع في استراتيجيات الحد من الفقر والأهداف التنموية للألفية في آسيا الوسطى

في زيارة إلى قرى في شمال قرغيزيا مع دائرة التنمية الدولية DFID في صيف عام 2004 (للاستطلاع حول كيفية مساهمة المجتمع في تطوير استراتيجيات الحد من الفقر الخاصة بالبلاد)، و من خلال سلسلة من الاجتماعات مع ممثلين آخرين للمجتمع المدني، أصبح من الواضح أنّ صعوبة التنسيق ما تزال قائمة في بلاد تتركز فيها المساعدات البريطانية. وعلى الرغم من تواجد قطاع نشط للمنظمات غير الحكومية، والعلاقات الجيدة بينه وبين مؤسسات الدولة على أرض الواقع، إلا أنّ مساهمة المجتمع المدني على مستويات عليا في عملية تطوير استراتيجيات الحد من الفقر قد تداعت. ونتيجة لذلك، فقد خاب أمل قادة المنظمات غير الحكومية بصراحة من جراء فشل الحكومة والوكالات الدولية في تحطيم مراحل التشاور الأولية نحو الشراكة في تنفيذ وتقييم الاستراتيجيات. وفي هذه الأثناء، فالقلق بشأن عدم فعالية أجهزة الدولة وفسادها والنزعة الملكية للسلطة الرئاسية يفوق التحسينات القليلة التي طرأت على الثروات الاقتصادية في قرغيزيا (كما هو الحال في بلدان أخرى في المنطقة).

يتطلب ربط جهود مجموعات المجتمع المحلي (إصلاح البنية التحتية التي خلفتها الفترة السوفيتية، و بناء خدمات جديدة، وتشكيل مجموعات معتمدة على نفسها بالإضافة إلى إقامة مشاريع الائتمان صغيرة الحجم) مع المناظرات أو "الأهداف" الوطنية (كاستراتيجيات الحد من الفقر والأهداف التنموية للألفية) خطوة كبيرة إلى الأمام من قبل منظمات المجتمع المدني. فيجب تعزيز موارد هذه المنظمات وقدراتها على تحليل مشاكل المجتمع وتحليل عملها، بالإضافة إلى تحسين علاقات "الشراكة الاجتماعية" مع الحكومة. وقد ركز عمل إنترناك في المنطقة على الجهود المشتركة للمنظمات غير الحكومية لتقييم البرامج الخاصة بالفقر، والاستخدام المعلومات غير الرسمية حول الاحتياجات والأولويات التي يستطيع القطاع أن يوفرها بشكل فريد. وسوف تركز المرحلة القادمة من العمل على مستوى المقاطعات، حيث توجد فرصة جيدة للتعاون ما بين القطاعات المختلفة ولكن لا تتوفر المعلومات الخاصة باستراتيجيات الحد من الفقر والأهداف التنموية للألفية بشكل جيد. وقد اقترح الشركاء حقلين تستطيع المنظمات غير الحكومية المساهمة فيهما في التحليل وهما النوع الاجتماعي والتمويل صغير الحجم.

وتشكل الأهداف التنموية للألفية إضافة مرحبا بها في المناظرة التنموية، ولو لم يكن ذلك لأي سبب عدا عن كونها أوضح من معظم المحاولات لتفسير أهداف الحد من الفقر، ولأنها تستطيع تركيز الجهود وفقا لتلك الأهداف

(على الرغم من قصورها، كما وُضِّح من خلال مقالات أخرى في هذا العدد من أونتراك). وفي ورشة عمل إقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول دور المنظمات القائمة على المجتمع في محاربة الفقر، تم تسليط الضوء على سؤالين رئيسيين: ماذا يعني مفهوم الفقر على المستوى المحلي، وما مدى تلبية الخدمات العامة للاحتياجات؟ وتستطيع المجموعات القائمة على المجتمع إعطاء صوت للآراء المحلية من خلال المساعدة على إعطاء إجابة لهذين السؤالين. ويؤدي هذا بالتأكيد إلى تركيز عملي. ولكن، سيتعين على المنصرين الملتزمين رفع هذه الأصوات حتى تصل إلى مستويات أعلى لصنع السياسات.

ويبين تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التقدم نحو الأهداف التنموية للألفية في طاجكستان، أفقر بلد في المنطقة، أنه من غير المحتمل أن تتحقق الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ومعدل وفيات الأطفال والصحة الإنجابية والحد من الملاريا والسل، أو حتى المتعلقة بتوفير الماء النظيف. ويرافق الأرقام التفصيلية حول الأهداف الثمانية الرئيسية والثماني عشرة أهداف المدرجة تحتها إلتماس رئاسي لجلاء الديون وزيادة الاستثمارات الخارجية. وأكد تقرير آخر، أصدرته مؤسسة أبحاث محلية تدعى شرق Sharq، النتائج التي توصل إليها تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مستشهدا بمعدل دخل البلاد الذي بلغ 241 دولار أمريكي للشخص في عام 2003، ومستشهدا أيضا بدراسات متنوعة أخرى تبين أن ما يزيد عن 60% من السكان يعيشون تحت خط الفقر².

وخلال عام 2004، أقام إنتراك سلسلة من ورشات العمل التجريبية في قرغيزيا وطاجكستان لتدريب المنظمات غير الحكومية على طرق المتابعة والتقييم وفي نفس الوقت لجمع معلومات حول انخراط المجتمع المدني في برامج الحد من الفقر. وفي طاجكستان، تعمل وحدة متابعة في الإدارة الرئاسية بالتعاون مع مجموعة من الخبراء مكونة من وكالات دولية على تنسيق العمل فيما يتعلق باستراتيجية الحد من الفقر. وتعلق رئيسة الوحدة نوزيغول هسفاختوفا قائلة: "نحن نرحب بالمنظمات غير الحكومية ونحتاج لأن نحدد دورها في تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر بشكل أوضح، مع التشديد على المؤشرات النوعية والاستفادة من شبكات المنظمات غير الحكومية الواسعة وقربها من السكان". وفي الماضي، "قامت منظمات غير حكومية بمشاريع تابعة للجهات المانحة الدولية إلى جانب المشاريع التي نفذتها الحكومة، ويجب علينا الآن أن نجمع الجهتين معا". وترى هسفاختوفا كل من استراتيجية الحد من الفقر والأهداف التنموية للألفية "كعملية واحدة"³. وتخطط وحدة المتابعة لتكليف عدد قليل من المنظمات غير الحكومية لإجراء دراسات تقييم.

وتبحث إحدى المنظمات الشريكة لإنتراك، مانيزها Manizha، في إقامة سلسلة من ورشات العمل حول مسائل الفقر يحضرها مندوبون برلمانيون كانوا قد انتخبوا في آذار 2005، وتأمل منظمة غير حكومية أخرى، أفرورا Avrora، بالمساهمة بدراسة حول الأطفال المعرضين للخطر. ويجادل مدير منظمة أفرورا بأن المنظمات غير الحكومية مهمة لهذه العملية وكثيرا ما يكون لديها أفكارا وطرقا جديدة، ولكنه يعترف بأنها عادة ما تفتقر إلى الموارد لتطبيق هذه الأفكار أو لتبادلها مع الحكومة. ولذلك، فإن الصلة ما بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية مرحب بها وذات فائدة.

وتبين نتائج عمل أوكسفام Oxfam حول مسائل كسب الرزق، والمساواة بين الجنسين، والقدرة على الحصول على الماء في مقاطعة خالتون الجنوبية، أن الدخل في المناطق الريفية لا يزال راكدا، وأن النساء والبنات يواجهن معوقات ثقافية ومؤسسية فيما يتعلق بحصولهن على وظائف، وأن المجتمعات الفقيرة لا تزال تفتقر إلى الخدمات التي تتوقعها من الحكومة⁴. ويعلق رئيس مركز دعم المجتمع المدني في بلدة كلياتب قائلا أن العديد من الهياكل المجتمعية للقرية لا تزال تعتمد على جهة مانحة خارجية واحدة. وهناك حاجة إلى تحسين التنسيق بين الوكالات، بالإضافة إلى الحاجة لمعلومات وبرامج تعليمية أكثر لدعم مشاركة المجتمع المدني في هذا المجال. وهناك حاجة ملحة لمساهمة المنظمات غير الحكومية في عملية متابعة الأهداف التنموية للألفية واستراتيجية الحد من الفقر، ولكن يجب تطوير قدرات هذه المنظمات لتتمكن من المساهمة بأسلوب موضوعي ومستقل.

كتبه تشارلز بوكستن

مختص في بناء القدرات، إنتراك

آسيا الوسطى

البريد الإلكتروني: Charlesb@intrac.kg

ملاحظات

1. Christine Musisi, UNDP regional office Bratislava, at the FSU sub-regional workshop 'Strengthening the Role of CBOs in Poverty Reduction Strategies', Bishkek, November 2003
2. Mini-Review on Poverty Issues and Civil Society Role in Poverty Reduction in Tajikistan, Dushanbe 2004 (for INTRAC)
3. مقابلة لأونتراك، آذار 2005
4. Oxfam Tajikistan, Community Situation Indicators, report for PRSP Monitoring Group, November 2004
5. مقابلة لأونتراك، آذار 2005

أخبار بناء القدرات

أهلاً بكم إلى أخبار بناء القدرات عدد 18. في هذا العدد، تقدم ميا سورغفري موجز حول عمليات التعلم التي تشمل نشاطات برنامج براكسيس التابع لإنتراك، وتشرح عن أهدافها. وتركز ميا على وجهين خاصين من أوجه بناء القدرات التنظيمية: التقييم وتقييم الأثر، والقيم والقوة- وهما موضوعان وثيقا الصلة بهذا العدد من أونتراك، وذلك لأنه على الأرجح سيكون لهما تبعيات على مدى قدرة منظمات المجتمع المدني على المساهمة في السعي وراء تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومتابعتها.

إن سبب وجود إنتراك هو تمكين منظمات المجتمع المدني لتحقيق رسالتها بفعالية، وذلك من خلال مساعدة هذه المنظمات في تحسين نوعية جهودها لمكافحة الفقر والدعوة إلى التغيير الاجتماعي. ويساهم برنامج براكسيس بشكل غير مباشر في هذه المهمة من خلال دعمه للعمل والبحث المبدعين في مجال بناء القدرات التنظيمية والمناسبين للسياق الذي يحيط بهما. ونحو هذا الهدف، نود أن نزيد من فهمنا للسبب وراء نجاح بعض جهود بناء القدرات بأن كان لها تأثيرات ايجابية، بينما كان للبعض الآخر أثرا محدودا إن لم يكن ضارا. ونحن أيضا على وعي متزايد بأن علاقات القوى التي تسود الأنظمة التي تعمل فيها منظمات المجتمع المدني تؤثر بشكل كبير على طبيعة النشاطات التي تتمكن هذه المنظمات من القيام بها- وعلى كيفية قيامها بها. وإحدى الطرق لقلب ميزان هذه الدينامية هي التأكد من أن لدى منظمات المجتمع المدني حس قوي بهويتها وقيم جلية تنعكس في رسالتها التنظيمية وطرق عملها، وهناك مجال للتشديد على هذا من خلال عمل بناء القدرات التنظيمية.

العمل مع الممارسين من خلال عمليات التعلم الخاصة ببرنامج براكسيس

يهدف برنامج براكسيس إلى تحفيز عملية التعلم المتبادلة والمبنية على تبادل خبرات الجهات المختلفة الداعمة للمجتمع المدني في حقل بناء القدرات التنظيمية وتحليلها. وتتمثل وجهة نظرنا في أن لدى العاملين في حقل بناء القدرات التنظيمية المحليين في البلدان النامية والانتقالية دورا رئيسيا في توليد أفكار وطرق جديدة.

ولقد بدأنا تدريجيا بعمليات تعلم تدور حول مواضيع رئيسية مختارة والتي تبدو مركزا للاهتمام. وتتضمن المواضيع الرئيسية الشائعة: القيم والقوة والتعلم التنظيمي والقيادية والقدرة التحليلية والتكيفية وبناء القدرة التنظيمية على صعيد المجتمع والإدارة عبر الثقافات والبناء التنظيمي من منظورات مختلفة، (كالمنظور الفرانكوفوني والهسباني ومنظور آسيا الوسطى والمنظور الصيني)، وبناء القدرات في سياق فيروس نقص المناعة المكتسبة/الايدز وتبادل ونشر أساليب بناء القدرات والمتابعة والتقييم وتقييم الأثر.

ولكل موضوع من هذه المواضيع سوف تشتمل عمليات التعلم على عناصر، مثل:

- إصدار ورقة براكسيس تقدم بدورها موجزا حول الأفكار الحالية فيما يتعلق بالموضوع الرئيسي في المراحل الأولى للعملية، بالإضافة إلى دليل براكسيس بشكل المنتج الأخير للعملية.
- إنشاء مجموعات تعليمية، وتنظيم ورشات عمل وحلقات دراسية لتشجيع التفكير، والتحليل، والتعلم.
- توفير الدعم للممارسين المحليين لتوثيق الخبرات وتوزيعها (من خلال ملاحظات براكسيس على سبيل المثال)، بالإضافة إلى توكيل جهات أخرى لتحضير دراسات حالة والقيام بالمزيد من البحوث.
- تبادل المعلومات وتوزيعها من خلال مطبوعات براكسيس، وصفحات براكسيس التفاعلية للتبادل Praxis Interchange على موقع إنتراك الإلكتروني الجديد، وشبكة منظمات بناء القدرات التي يعمل برنامج براكسيس على بنائها.

وقد بدأت بعض هذه العمليات التعليمية لمواضيع رئيسية مثل التعلم التنظيمي وطرق بناء القدرات من المنظور الفرانكوفوني. وبناء على تجربتنا حتى الآن، من الواضح أنّ كل عملية هي فريدة من نوعها، وذلك لأنها ناتجة عن مبادرات وأفكار مصدرها الممارسون والباحثون، سواء من داخل أو خارج إنترناك. ومن المأمول به أن تؤدي عمليات التعلم إلى إدراك جديد للمواضيع الرئيسية والذي سيعطي بدوره شكلاً للمناظرات حول السياسات، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وإذا كان لديكم أفكاراً أو تجارب تودون المشاركة بها، أو إذا كانت لديكم رغبة بمتابعة أي من المواضيع الرئيسية والأخذ بها قديماً، نرجو الاتصال بنا على: praxis@intrac.org

تقييم أثر بناء القدرات التنظيمية

من أجل أن يتوصلوا إلى قرار بخصوص أي من المنظمات يمكن دعمها، وما البرامج والمشاريع التي يجب تمويلها، يطالب صانعو القرار، وبشكل متزايد، بتفسيرات تفصيلية حول النتائج والأثر المتوقع، والتي يفضل أن تتصل بالأهداف التنموية للألفية. وليست مبادرات بناء القدرات بمستثناءة من هذه المطالبات، على الرغم من أنها عادة ما تتصف بكونها عمليات معقدة وطويلة الأمد وتأثيرها غير مباشر. وحتى الآن، فإن المعرفة المتولدة حول الأثر الفعلي لبناء القدرات التنظيمية لا تزال محدودة. لذلك، من المهم جمع الخبرات من الميدان وتحليلها لاستنتاج الدروس المستفادة.

وتنقترح ورقة براكسيس رقم 2، بعنوان "الثبات أمام التحديات: تقييم أثر بناء القدرات التنظيمية **Rising to Challenges: Assessing the Impacts of Organisational Capacity Building**" (جون هيلي، وريك جيمز، وريبيكا ريغلي، إنترناك فبراير/شباط 2005)، بأن تقييم أثر بناء القدرات التنظيمية، التي تتصف جوهرياً بكونها عملية معقدة، وغير ملموسة، ويصعب تعريفها، يعتبر مهمة معقدة على وجه الخصوص. فبينما هناك تقدم كبير، من الواضح أنّ تقييم الأثر هو حقل سريع التغير ويفتقر عادة للوضوح فيما يتعلق بغايته الأولية. ولذلك، من المهم إدراك الخصائص الخاصة ببناء القدرات التنظيمية بشكل أوضح، وتحديد أو تطوير المنهجيات المناسبة والتي تلائم هذه الخصائص. ويتضمن هذا البحث فيما إذا كان من الممكن، أو المرغوب فيه حتى، الربط المباشر ما بين السبب والأثر (أي بين المنظمات الفعالة والتغير التنموي). بالإضافة إلى ذلك، ستحتاج منهجيات تقييم الأثر الابتكارية أن تثبت أمام تحديات:

- قياس ما هو مهم، وليس فقط السهل قياسه
- إدراك وتقييم الطبيعة الانتظامية، والمتعددة الاتجاهات والديناميكية للتغير التنظيمي بطريقة بسيطة وواضحة
- استخدام أنواع متعددة من العمليات الكمية والنوعية
- تحقيق درجة أكبر من مشاركة المجتمعات المحلية ودمج قصصهم وتجاربهم
- تحقيق توازن ما بين المبادئ "الجوهرية" مثل الثقة، والمساواة، والملكية، والعول، والمصادقية، والمشروعية من جهة، والمرونة في التكيف مع السياقات المختلفة من جهة أخرى
- إدراك احتياجات وأجندات جميع الجهات المعنية والمتأثرة بالتطوير التنظيمي والاستجابة لها
- استخدام طرق لتحليل المعلومات من مصادر مختلفة ودمجها بأسلوب يتسم بقدر من الثبات وقابل للمقارنة

وتبدو عمليات تقييم الأثر أكثر فعالية عندما ترتبط بتحسين الممارسة في البيئة التنظيمية بحيث تعطي الأولوية للتعلم والتجارب. حينها فقط يصبح من الممكن للمعلومات التي يتم تجميعها والمعرفة المتبادلة أن تُستخدم بطريقة بناءة في نقد الذات وتحسين الأداء. على الرغم من هذا، يتوفر حالياً القليل من الحوافز للتعلم والانفتاح. ودون اعتراف صريح بعدم توازن القوى من قِبَل جميع الجهات المعنية، فإن العديد من المنظمات المشاركة لن تظمن لأن تكشف عن ضعفها أو فشلها خاصة إذا ما ارتبط هذا باعتبارات حول التمويل. والتغيير الذي طرأ مؤخراً في التشديد على السيطرة والمحاسبة نحو تشديد على التعلم يدعو إلى التنازل، ولكن يبقى هناك حيزٌ لعمل المزيد للتعرض لهذا العائق.

وأخيراً، إنّه لمن الحيوي الاستثمار في الوقت والموارد، بنوعيتها البشرية والمادية. وتحتاج المنظمات المشاركة والجهات المانحة أن تترك هذا، وإلا فإن تنفيذ هذه العمليات سيتسم بالضعف وسيولد معلومات قليلة ذات قيمة عملية، وسيعاني من مصداقية محدودة. ولذا، يجب أن يعتبر تقييم الأثر بمثابة استثمار يضيف قيمة لقدرة المنظمة على التعلم، وليس فقط بمثابة تكاليف إضافية.

القيم والقوة في بناء القدرات التنظيمية

تتأثر عملية بناء القدرات التنظيمية بشكل أساسي بالقيم التي نحملها ودينامية القوى في النظام الذي يحيط بالعاملين في بناء القدرات والمنظمات التي يدعمونها. ويهدف برنامج براكسيس إلى توفير مساحة للعاملين في بناء القدرات التنظيمية لتطوير لغة مشتركة وللتفكير سوياً بمسائل مهمة تتعلق بتأثير القيم والقوة، نذكر منها:

- كيف تؤثر دينامية القوى على خيارنا فيما يتعلق بشكل عمليات بناء القدرات وتنفيذها؟
- ما مدى استعدادنا لنكون صريحين فيما يتعلق بالقيم التي "نحملها" إلى العملية؟
- وهل نحن مستعدون لتبني منهج خاص ببناء القدرات يأتي بمسائل القيم والقوة نحو المقدمة، أو أننا مرتاحون للمنهجيات "التكنوقراطية" أو "الذرائعية"؟
- حتى لو أردنا ذلك، فهل نمتلك الوسائل والفرص لتحليل وتدوين الإدراك الناتج بأن القيم وعلاقات القوة تؤثر على عملنا في كل مرحلة من مراحل العملية؟
- هل هناك مجال لأن نتحدث عن "العائلة" الدولية لممارسي بناء القدرات الجاهزين للانضمام وليصبحوا عرضة للمحاسبة على ممارسة "أخلاقية" لبناء القدرات؟ وكيف سيكون شكل هذا السيناريو؟

وفي ضوء السيطرة المتزايدة لكل من أجندة "المحاسبة" و"النتائج" والتي تؤثر على عمليات بناء القدرات التنظيمية وعملية التنمية بشكل عام (كما يثبت من التركيز على الأهداف الإنمائية للألفية)، يود برنامج براكسيس أن يفتح النقاش حول هذه الأسئلة. وتعمل حالياً نائبة المدير التنفيذي لإنتراك، بريندا ليبسون، على تحضير ورقة براكسيس حول هذا الموضوع الرئيسي.

كتبته ميا سوغنفري

منسقة برنامج، إنتراك

البريد الإلكتروني: msorgenfrei@intrac.org

نهاية أخبار بناء القدرات

مطبوعات إنتراك

يمكن إنزال أوراق براكسيس مجاناً من موقع إنتراك الإلكتروني www.intrac.org (القسم الخاص ببرنامج براكسيس). أو يمكنك أن تطلب نسخ مطبوعة بكلفة 5.95 جنيه إسترليني من خلال قسم المطبوعات على الموقع الإلكتروني. وتتضمن عناوين المطبوعات الجديدة والقادمة:

- **الثبات أمام التحديات: تقييم أثر بناء القدرات التنظيمية** (ورقة براكسيس 2)
Rising to Challenges: Assessing the impacts of Organisational Capacity Building
By John Hailey, Rick James and Rebecca Wrigley
- **التعلم التنظيمي للمنظمات غير الحكومية: خلق السبل، والحافز والفرص** (ورقة براكسيس 3)
Organisational Learning for NGOs: Creating the Means, Motive and Opportunity
By Bruce Britton
- **بناء المرونة التنظيمية ضد فيروس نقص المناعة/ الإيدز: تبعيات بناء القدرات** (ورقة براكسيس 4)
Building Organisational Resilience to HIV/AIDS: Implications for Capacity Building
By Rick James
- **بناء القدرات التحليلية والتكيفية للفعالية التنظيمية**
Building Analytical and Adaptive Capacity for Organisational Effectiveness
By Mia Sorgenfrei

وتُنشر ملاحظات براكسيس الجديدة بشكل دوري وتتوفر على الموقع الإلكتروني.

ولمزيد من المعلومات عن مطبوعات براكسيس يرجى زيارة موقع إنتراك الإلكتروني www.intrac.org أو إرسال إيميل إلى العنوان التالي: swindsor-richards@intrac.org لطلب نسخة من قائمة مطبوعات براكسيس لعام 2005.

موقع إلكتروني جديد زوروا موقعنا الجديد على www.intrac.org

أطلق موقعنا الإلكتروني الجديد في آذار 2005، واحتفلنا بذلك في حفل رائع في نادي فرونتالين في لندن. ويعود جزيل الشكر لشيلي كوير، مستشارة التسويق، لعملها في الإشراف على المشروع. ويمكنكم الاتصال مع جاكلين سميث، مديرة النشر في إنترناك، والمسؤولة عن الموقع حاليا على البريد الإلكتروني: jsmith@intrac.org

وتتضمن أقسام الموقع الجديدة:

- أقسام مصنفة حسب المواضيع تغطي المجالات الثلاثة الرئيسية لإنترناك: يمكن إيجاد معلومات ومصادر حول بناء القدرات التنظيمية، وتعزيز المجتمع المدني، والتنمية التشاركية.
- موقع براكسيس للتبادل Praxis Interchange هو جزء تفاعلي من موقع إنترناك: يمكن إرسال معلومات حول بناء القدرات التنظيمية ووضعها على موقع براكسيس للتبادل وإيداء رأيك.
- شراء مطبوعات إنترناك من خلال الموقع الإلكتروني: بكل بساطة عبئ سلة مشترياتك واضغط لتقدم طلب الشراء.
- قاعدة بيانات للمصادر: أدخل مصطلحات البحث واعثر على المواد التي تهتمك.
- دليل براكسيس للمنظمات الداعمة للمجتمع المدني: جد أقرب منظمة داعمة للمجتمع المدني أو أضف منظمتك.
- مرشّح صفحات الإنترنت Loband Filter: يمكنك تصفح مواقع إلكترونية أخرى بشكل يقلل من الوقت اللازم لإنزال صفحات على مواقع بعيدة.
- تقويم الوقائع: ويمكنك الإعلان عن الوقائع الخاصة بمنظمتك

وسوف تجد أيضا معلومات مهمة حول مؤتمراتنا ودوراتنا التدريبية القادمة، ومبادرات البحث القائمة، ومشاريعنا الاستشارية، وبرامجنا.

متابعة الأهداف الإنمائية للألفية: مراجعة نقدية للتقدم وآليات قياسه

هذا العام في أيلول سوف يجتمع قادة العالم في قمة الألفية +5 للأمم المتحدة لمراجعة مدى التقدم الذي تم إنجازه نحو الأهداف الإنمائية للألفية. إذن، خمس سنوات قد مضت على تبني إعلان الألفية، ويبقى هناك عشر سنوات قبل الموعد المحدد لتحقيق معظم الأهداف، فما مدى التقدم الذي تم إنجازه، وهل العالم على الطريق الصحيح، وكيف كان أثر الإنجازات على أفقر فقراء العالم؟

آليات متابعة الأهداف الإنمائية للألفية ورفع التقارير بخصوصها

في الفترة ما بين العامين 2001 و2002 تم وضع وتطوير آليات وإرشادات واضحة لمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية من قبل عدد من الوكالات الرسمية والخبراء الذين قسموا كل من الأهداف إلى أهداف تفصيلية (عدها الكلي 18) والتي يمكن قياسها بالاستناد إلى 48 مؤشر محدد (Hammond 2003). وفي عام 2003 تم تحضير وثيقة مفصلة تشتمل على إرشادات حول تعريف الـ 48 مؤشر، بالإضافة إلى الأساس المنطقي لها، والمفاهيم الخاصة بها، ومصادر المعلومات حولها. ومنذ عام 2002، أصدر أمين عام الأمم المتحدة تقارير سنوية تبين التقدم على المستويين الدولي والإقليمي، وتصدر البلدان حاليا تقارير متابعة على المستوى الوطني (Hammond 2003; UN Statistical Division 2005). وتستخدم مجموعة من الأرقام مصدرها الاحصاءات الوطنية والوكالات الدولية لمتابعة المؤشرات (UN Statistical Division 2005).

التقدم العالمي والإقليمي

إذن، ما كان مدى التقدم الذي أنجز حتى الآن، وهل العالم على الطريق لتحقيق هذه الأهداف بحلول الموعد عام 2015؟ لحد كبير، تعتمد الإجابة على هذا السؤال على المستوى الجغرافي لمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية،

وشريحة السكان المحددة التي يتم تحليلها. وفيما يتعلق بالإنجازات الدولية، كان التقدم متواضعا على الأفضل، والأرقام المعطاة لكل من الأهداف تقدم صورة كئيبة. وبحسب Vandermoortele (2003)، فإن هدف واحد فقط من الأهداف هو على الطريق نحو التحقق عالميا - وهو الهدف الإنمائي السابع للألفية (الهدف الفرعي رقم 10 - تقليل عدد السكان الذين لا يستطيعون الوصول إلى ماء صالح إلى النصف بحلول عام 2015). أما فيما يتعلق بالتقدم على المستوى الإقليمي، تختلف الإنجازات إلى حد كبير، حيث تقدمت بعض الأقاليم نحو تحقيق بعض أهداف معينة، بينما أنجزت أخرى القليل، أو لا شيء منها، وتراجع بعضها الآخر إلى الوراء (UN Millennium Project 2005). وتظهر أرقام عام 2004، على سبيل المثال، أن شمال إفريقيا على الطريق نحو تحقيق، أو قد حققت، 12 من الأهداف الفرعية، وأن جنوب شرق آسيا على وشك تحقيق 9 منها، بينما شبه الصحراء الإفريقية ليست على الطريق نحو تحقيق أي منها، بالإضافة إلى تراجع بالنسبة لبعض الأهداف. وكما يوضح التقرير الخاص بمشروع الألفية للأمم المتحدة (2005: 14) فقد ارتفع عدد الأشخاص في شبه الصحراء الإفريقية الذين يعيشون على أقل من 1 دولار في اليوم (الهدف الإنمائي الأول للألفية) من 227 مليون إلى 313 مليون ما بين العامين 1990 و 2001، وارتفع معدل الفقر من 45% من السكان إلى 46%.

التقدم والتباين على المستويين الوطني وشبه الوطني

يتفاوت التقدم أكثر ما بين البلدان في الأقاليم المختلفة، وبين كل بلد وآخر. وهذه هي التباينات التي تخفيها المعدلات المتوسطة العالمية والإقليمية والوطنية. وقد تتواجد التباينات شبه الوطنية جغرافيا وما بين المجموعات الاجتماعية-الاقتصادية المختلفة، نذكر على سبيل المثال تلك المجموعات المقسمة حسب العمر والنوع الاجتماعي والعرق والدين والموقع الحضري أو الريفي. وتعتبر هذه التباينات من الأهمية حيث أنها تسلط الضوء على مسائل تحتاج لأن تتخذ بشأنها إجراءات وجهود خاصة، وهي تكشف التفاوتات التي قد يبقى مخفية لولاها وراء المعدلات المتوسطة على الصعيد الوطني (Vandemoortele 2003; UN Millennium Project 2005). وفي زيمبابوي، على سبيل المثال، انخفض معدل الوفيات للأطفال دون سن الخمس سنوات على الصعيد الوطني بنسبة 4% ما بين العامين 1988 و 1999. ومع ذلك، فبالنسبة للمجموعة الأفقر من السكان فإن نسبة الوفيات فعليا قد ارتفعت بمعدل 20%، وفي عام 1999 "كان معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة في المجموعة السكانية الأفقر أكثر بأربع مرات منه في المجموعة الأغنى" (Vandemoortele 2003: 12). وتوضح الأرقام أن هذا قد حدث في بلدان أخرى عبر عدد من الأقاليم، بما فيها البرازيل وكولومبيا وجمهورية الدومينيكا وغانا واندونيسيا وكازاخستان والفلبين (Vandemoortele 2003).

فمن إذن المستفيد من التقدم؟

ولا تبين هذه الأمثلة تباينات ذات مدلول هام في التقدم المنجز فحسب، بل توضح أيضا الطبيعة المضللة للمعدلات المتوسطة فيما يتعلق بالحياة اليومية للعديد من فقراء العالم. وقد أصبحت الآليات التي تحقق بموجبها تقدم موضع بحث، بحيث تشير الأدلة إلى أن المعدلات المتوسطة للتقدم على الصعيد الوطني غالبا ما كانت تُدرك من خلال تحسين وضع الناس الأقل فقرا، الشيء الذي يعتبر سهل التحقيق، بينما يبقى الفقراء يعانون من نفس الأوضاع و"يتجاوزون من قبل متوسط التقدم" (Vandemoortele 2003:10). وفي مثل هذه الظروف، فإن متوسط التقدم يعني القليل لأولئك الذين يعيشون في واقع الفقر الأليم ويعانون من تدهور أوضاعهم.

توفر المعلومات ومصداقيتها

بالإضافة إلى ذلك، يكثر القلق بشأن المنهجية المستخدمة لقياس التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتوفر المعلومات ومصداقيتها. ففيما يتعلق بالهدف الإنمائي الأول للألفية، على سبيل المثال، يدعي البعض أن "المعلومات الحالية حول الفقر العالمي ببساطة ليست قوية بما فيه الكفاية لاتخاذ قرار سليم بخصوص ما إذا كان العالم على الطريق نحو تحقيق الأهداف بحلول عام 2015" (Vandemoortele 2003:16). وبالفعل، فإن العديد من البلدان لا تمتلك القدرات لإنتاج المعلومات الضرورية، وحيثما كان هناك معلومات فهي غالبا ما تكون ذات نوعية سيئة، ويؤدي ذلك إلى اللجوء لاستخدام التقديرات (UN Statistical Division 2005). وبالإضافة إلى هذا، كان هناك تعبير عن القلق حيال المؤشرات الفعلية المستخدمة وكونها مناسبة لقياس الفقر والأهداف الأخرى، والأهداف الفرعية والمؤشرات (Satterthwaite 2003).

الاستنتاج

وفقا للأرقام الحالية فإن العالم ليس على الطريق لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، والتقدم الذي تم إحرازه حصل في مناطق معينة وتضمن مجموعات معينة من سكان العالم، بينما القليل قد تغير بالنسبة للفقراء، وأحيانا لم يطرأ أي تغيير، وأحيانا أخرى ازدادت أوضاعهم سوءا. وإذا كان تحقيق التقدم المحدود يتجاوز الفقراء، فإن أي إنجازات ستكون مقتصرة على البعض وأن تبني إعلان الألفية سيكون قد فشل في إلزامه

ب "جعل الحق بالتنمية واقعا للجميع وبتحرير الإنسانية كلها من الحاجة" (UN Statistics Division 2005). إن قمة الأمم المتحدة للألفية +5 تحتاج لأن تقيم السبب وراء كون التقدم محدودا للغاية، وتوضح الذي يجب فعله لعكس التوجهات وأن تتعرض لمشكلة وضع السكان الأكثر فقرا. بالإضافة إلى ذلك، فإن أية قياسات للتقدم يجب أن تسلط الضوء على أوضاع الأكثر تضررا بحيث لا يتم إخفاء حقيقة واقعهم.

كتبته حنا وورن

باحثة، إنترناك

البريد الإلكتروني: hwarren@intrac.org

الملاحظات

1. تم تحضير "خارطة الطريق" من قبل السكرتاريا في الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي (Hammond 2003).
2. UN (2003) Indicators for Monitoring the MDGs: Definitions, Rational, Concepts, and Sources, New York: UN.
3. عادة ما يتم إصدار التقارير الوطنية بمساعدة من وكالات الأمم المتحدة و PARIS21 – والتي أطلقت عام 1999 لمساعدة البلدان في تطوير إمكاناتها الإحصائية (Hammond 2003).
4. للاطلاع على التقدم نحو تحقيق كل من الأهداف أنظر UN Millennium Project 2005: 23-7.
5. للاطلاع على تحديث شامل حول التقدم بالنسبة لكل هدف على المستوى الإقليمي انظر: H
6. للاطلاع على قوائم البلدان اذهب إلى <http://www.un.org/millenniumgoals/mdg2004chart.pdf> (تم الاطلاع عليه في 2005/3/1) <http://www.developmentgoals.org/Data.htm>

المراجع

- Hammond, B. (2003) 'Building the Statistical Capacity to Monitor the MDGs', *Development Policy Journal* 3:47-52
- Satterthwaite, D. (2003) 'The Millennium Development Goals and Local Processes: Hitting the target or missing the point?', IIED, URL: <http://www.iied.org/docs/mdg/MDG-booklet.pdf>, accessed: 28/1/05
- UNFPA (2005) Millennium Development Goals, URL: <http://www.unfpa.org/icpd/mdgs.htm>, Accessed: 28/1/05
- United Nations Millennium Project (2005) 'Investing in Development: A practical plan to achieve the Millennium Development Goals', New York, URL: http://unmp.forumone.com/eng_full_report/mainReportChapter2-lowres.pdf, Accessed: 28/1/05
- United Nations Statistical Division (2005) 'Monitoring progress towards the achievement of the Millennium Development Goals', URL: http://millenniumindicators.un.org/unsd/mi/mi_highlights.asp, Accessed: 28/1/05
- Vandemoortele, J. (2003) 'Are the MDGs Feasible?' *Development Policy Journal* 3:1-21

مؤتمر إنترناك السادس للتقييم 2006

ابريل/ نيسان 2006

أوروبا

الموعد الأخير للتسجيل: 1 مارس/ آذار 2006

تستمر سلسلة مؤتمرات إنترناك الناجحة حول المتابعة والتقييم مع المؤتمر الدولي السادس للتقييم والذي سيعقد في ابريل/ نيسان 2006.

وستبنى أجندة المؤتمر على المسائل الرئيسية النابتة عن سلسلة من ورشات العمل التي ستعقد خلال عام 2005 في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية. وتهدف مؤتمرات إنترناك إلى توليد حوار ما بين الممارسين والأكاديميين وصانعي السياسات، وسيوفر البرنامج مساحة لجلسات كاملة بالإضافة إلى عروض ونقاشات كجزء من ورشات العمل. وتجاوزا لمسألة متابعة وتقييم المشاريع والبرامج، سوف يستطلع المؤتمر مسائل أخرى تتعلق بالمتابعة والتقييم، نذكر منها:

- المناصرة
- عمليات تقارير استراتيجيات الحد من الفقر
- بناء القدرات
- ادماج مسألة النوع الاجتماعي
- شبكة العلاقات
- منع النزاع
- تنمية المجتمع المدني

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بزوي ويلكنسون، منسقة المؤتمرات zwilkinson@intrac.org

دورات إنتراك التدريبية

يسرنا أن نعلن عن برنامج إنتراك للدورات التدريبية القصيرة في الفترة من مايو/أيار وحتى سبتمبر/أيلول 2005:

عملية المتابعة والتقييم التشاركية، 9-13 مايو/أيار 2005، أوكسفورد، المملكة المتحدة
تتزايد أهمية الوسائل التشاركية كلما أدرك المجتمع التنموي الحاجة إلى إشراك جميع المتأثرين والمعنيين في عملية التنمية. وتعرف هذه الدورة المشاركين على الأساليب المختلفة لإدارة عملية متابعة وتقييم مبنية على المشاركة في المنظمات غير الحكومية، وتغطي قصور التفسيرات التقليدية ذات المسار الخطي والتي تعتمد على نظرية السبب والأثر.

الإدارة المالية لغير المختصين، 18-20 مايو/أيار 2005، لندن، المملكة المتحدة
تزود هذه الدورة المشاركين بالمعرفة والمهارات والثقة لتفسير المعلومات المالية واستخدامها وذلك من أجل أن يصبح لديهم مساهمات بناءة في منظماتهم وشركائهم من المنظمات.

المناصرة والتأثير على السياسات، 6-10 يونيو/حزيران 2005، أوكسفورد، المملكة المتحدة
سيتعرف المشاركون على المهارات الضرورية لتطوير استراتيجيات مناصرة فعالة وتنفيذ خطط عمل مناسبة وادخال أنظمة المتابعة والتقييم.

حقوق الإنسان كوسيلة للتنمية، 15-17 يونيو/حزيران 2005، لندن، المملكة المتحدة
تقدم الدورة مراجعة عميقة للمفاهيم والمنهجيات الخاصة باستخدام حقوق الإنسان كوسيلة للتنمية. إنَّ النقلة نحو حقوق الإنسان كوسيلة للتنمية تلمح إلى أنَّ حقوق الناس كما حددها القانون الدولي محفوظة ومحترمة.

بناء القدرات: منهج تنظيمي، 4-8 يوليو/تموز 2005، أوكسفورد، المملكة المتحدة
هذه عبارة عن دورة تمهيدية حول بناء القدرات، تركز على إدراك عملية بناء القدرات وتعزيزها من منظور المنظمات. تحدث عملية بناء القدرات على مستويات مختلفة، كالمستوى الفردي، أو على مستوى مجتمعي أوسع. وترتكز هذه الدورة على بناء قدرات المنظمات، وتتنظر إلى هذا المنهج التنظيمي بالنسبة للمنظمات غير الحكومية.

التفكير بشكل استراتيجي، 13-15 يوليو/تموز 2005، لندن، المملكة المتحدة
تضطر المنظمات غير الحكومية إلى اتخاذ قرارات صعبة عندما تواجه بنسب فقر وأسى كبيرة، ويزيد من هذا الموارد المحدودة للقطاع غير الربحي. إنَّ هذا الوضع وطبيعة عمل المنظمات غير الحكومية يتطلب تفكير وعمل استراتيجيين. والتفكير الاستراتيجي هو عملية دينامية عليها أن تتغير وفقا لتغير الظروف.

تعزيز المجتمع المدني، 5-9 سبتمبر/أيلول 2005، أوكسفورد، المملكة المتحدة
تهدف هذه الدورة إلى استطلاع النظريات والممارسة الخاصة بالبرامج التي صممت بهدف تعزيز المجتمع المدني. وسوف ننظر على وجه الخصوص على المسائل المتعلقة بفهم ماهية المجتمع المدني في سياقات مختلفة وكيفية تحليله.

ويمكن الحصول على خصومات إذا ما تقدمت لحضور أي دورة ثمانية أسابيع قبل تاريخ عقدها.

يمكنكم الاتصال مع أغنيس ديزي، مساعدة مدير التدريب واللوجيستيات، على البريد الإلكتروني H
training@intrac.org أو هاتف رقم +44(0)1865-263040، أو يمكنكم زيارة موقعنا الإلكتروني H
www.intrac.org

الناس في إنتراك

نرحب بخمسة موظفين جدد انضموا إلى إنتراك في الشهور الأخيرة الماضية. د. كاستوري سن، التي انضمت إلينا كمديرة أبحاث، والتي لديها ثروة من الخبرات الدولية حيث عملت لصالح CIIR وأوكسفام Oxfam في اليمن، ولدى معهد تافيستوك للعلاقات الانسانية Tavistock Institute of Human Relations، وجامعة لندن لعلم الصحة والطب الاستوائي London School of Hygiene and Tropical Medicine، ومؤخرا كباحثة مساعدة في جامعة كامبريدج University of Cambridge. ولدى د. سن شهادة فلسفة، ودبلوم في التخطيط والسياسات الاجتماعية في البلدان النامية، وشهادة دكتوراه من جامعة اكزيتير Exeter University في علم الاجتماع والاقتصاد الخاصين بالمهاجرين العمال في الخليج. وانضمت إلينا حنا وورن كباحثة، وعُينت سوزي برينس كمنسقة برامج؛ وجاءت إلينا د. كيتي رايت-ريفوليدو من جامعة باث University of Bath كباحثة أولى، وانضمت إلينا غابرييلا غوزمان كمساعدة مكتب؛ وأخيرا انضمت إلينا أنا وبنتر بوتوم كمساعدة قسم المكتبة والمعلومات.

ونودع لهذه الفترة آبي لينغ، وإليزا هيلتون، وفرانيسيس روبن ونتمنى لهن أعز الأمنيات وهن يأخذن على عاتقهن تحديات أخرى. وقد غير جون بيوكليرك الطريقة التي يعمل فيها معنا من موظف إلى زميل مساعد. ونحن نفتقد رفقة جون ولكننا سعداء لأننا سوف نراه بشكل منتظم من وقت لآخر ونتمنى له كل النجاح أيضا. وأخيرا وليس آخرا، يسرنا أن نعلن مجئ صوفيا جوان بريهم، والتي ولدت لباحثتنا فيكي بريهم.

كتبه شيلا ويندسور-ريتشاردز

مديرة الموارد، إنتراك

البريد الإلكتروني: swindsor-richards@intrac.org

أونتراك على الدرب هي نشرة مركز أبحاث وتدريب المنظمات غير الحكومية الدولية. يتم إصدارها ثلاث مرات في السنة. ولكم حرية توزيع وترجمة محتويات النشرة، على أن يُذكر المصدر. ويود إنتراك شكر المنظمات التالية لمساهماتها في إصدار نشرة أونتراك؛ وهي:

Christian Aid, Concern Worldwide, Cordaid, DanChurchAid, MS Denmark, Novib, Save the Children Norway, Save the Children Sweden, South Research and World Vision UK.

للإشتراك بنشرة أونتراك، يرجى الإتصال بنا عن طريق البريد الإلكتروني info@intrac.org وإبلاغنا عن رغبتكم باستلام النشرة عن طريق البريد الإلكتروني باللغات التالية: الإنجليزية، والصينية، والفرنسية، والبرتغالية، والروسية، والإسبانية والعربية وعن طريق البريد فقط باللغتين الإنجليزية والروسية. ويمكنكم أيضا الاشتراك إلكترونيا من خلال موقع إنتراك www.intrac.org

أونتراك على الدرب

ISSN 1476-1327

المحررة: حنا وورن، باحثة، إنتراك

وجاكلين سميث، مديرة النشر، إنتراك

إنتراك

العنوان البريدي: INTRAC

PO Box 563

Oxford OX2 6RZ

United Kingdom

: 851 201 1865 (0) 44+

: 852 201 1865 (0) 44+

: info@intrac.org

: www.intrac.org

هاتف رقم

فاكس

البريد الإلكتروني

الموقع الإلكتروني

إنتراك شركة محدودة رقم 2663796 ومنظمة خيرية مسجلة

رقم 1016676